قرطاس

▪ أحمد عبد الحسين

سالم حزبنا!

لا نحتاج إلى دليل على أنْ لا أحزاب علمانية لدينا، مع ذلك فالأدلة التي تثبت ذلك تأتي يومياً بشكل قاطع.
الأحزاب ذوات الشعار العلمانيّ، الديمقراطيّ التقدميّ الخ، يتذكر أصحابها في "الملمّات" أنهم أتباع حزب، وأن أيّ حزب في مضاربنا السعيدة ذو جوهر دينيّ تقديسيّ مهما كثرتْ فيه ومن حوله الإعدادات التي تريد أن تصبغه بصبغة علمانية سرعان ما تنحلّ مع أول زخّة مطر نقديّ.
جميعنا يعرف أن حزبنا الشيوعيّ هو خزانة أحلامنا بالديمقراطية والغد الأفضل والعدالة والحرية، حتى لمن كان مثلي، لم ينتم يوماً لحزب، ولم يحضر اجتماعاً أو يدفع اشتراكاً، ولم يعصب رأسه بعصابة حمراء.
بين المثقف العراقيّ والحزب الشيوعيّ رابطة لا سبيل إلى فصمها، مهما بدتْ غير مرئية، لأسباب تأريخية حيناً ووجدانية أحياناً، فليس من مثقف يستحق اسمه إلا ويحمل هاجساً مؤداه أن هذا الحزب أقرب إليه من أي تنظيم سياسيّ آخر، هناك استثناءات! بالتأكيد لكني أزعم أن هذه هي القاعدة وقد استقيتها مما رأيت وسمعت وخبرت طوال ثلاثين سنة من اندغامي في الوسط الثقافي العراقي.
أمس قام مثقف شابّ بنشر كتابة له على فيسبوك ينتقد فيها زيارة وفد الحزب لرئيس الوزراء، الرجل شيوعي أيضاً، ويبدو أنه حزّ في نفسه "كما في نفوسنا نحن" أن يجمع الحزب رجاله ويحجّ إلى رجل قال قبل أيام إنه وعصبته قضوا على الماركسية والشيوعية والإلحاد والعلمانية وهو في سبيله ليقضي على الحداثوية بإذن الله قضاء مبرماً، رجل ينتمي إلى حزب أسس لغرض واحد هو مواجهة "المدّ اليساري" كما قال عنه مؤسسوه وكاتبو تأريخه.
كتابة صديقنا الشابّ كانت محض أسئلة عن جدوى الزيارة، فائدتها، مغزاها، حمّلها ألمه من تبخر أحلامه بالتغيير، وضياع جهده هو ورفاقه الذين ملأوا ساحة التحرير هتافاً فاعتقلوا وضربوا، وشهّر بهم رئيس الوزراء نفسه شخصياً حين وصفهم.كعادته.بالمتآمرين وقابضي الأموال من جهات أجنبية.
ما أن نشر صديقنا كتابته حتى انهالت عليه ردود قاسية من قبل شيوعيين، قدامى وجدد، بعضها فيه اتهام له بالعمالة في استنساخ لعقلية أحزاب دينية دأبتْ على أن من ينتقدها فهم عميل بالضرورة، والبعض الآخر كان أقسى وتُشمّ منه رائحة تهديد.
مؤس أن يتحوّل شيوعيون فجأة إلى تبني عقيدة تقول بصمّدية الحزب، وعلوّ قيادته عن كلّ نقد، مؤس أكثر أن تتساوى عقليات شباب الحزب مع أفراد أحزاب قامتْ أساساً على التقديس كغريزة داعية إلى العنف ضدّ كل مختلف.
أيها الرفاق.. نحن في زمن الاحتفال الكونيّ بالحرية، زمن فيسبوك وتويتر والإشهار الكوكبيّ العميم، وإن حنوّكم على أصنام صغيرة أو كبيرة لن ينجي هذه الأصنام من النقد، وتقديسكم المبالغ للفكرة كما للشخص تجعلكم في خندق واحد مع أحزاب طالما انتقدتموها.
اتركوا للشباب حرية أن يدلونا وإياكم على الباب الذي يمكن أن ندخل منه إلى العصر الحاضر والمستقبل، إلى الزمن الذي ليس فيه أصنام ولا سدنة.

دولة التكوين المرتهنة بمبدأ المصلحة

لم يعد المجتمع في عالمنا القادم من عوالم الدولة القديمة منفصلا عن الدولة، فهو منخرط فيها ولعله رغم إرادته ممسوك بها وإن كان غير متمسك بها ،فالدولة مازالت في عالمنا طارئة علينا من عوالم الحداثة غير مرحب بها في قناعتنا الثقافية – الشعبية وافدة علينا في قناعاتنا النخبوية-الثقافية مازالت تبحث لها عن موطئ قدم في تحولات مفاجئة وغير متوقعة في عراكات دولتنا السياسية والاجتماعية والمستمرة في استبدالاتها غير المجدية منذ قيام الحكم الوطني فيها في العقد الثاني من القرن العشرين

حكمت البخاتي

فمن ملكية – وديعة إلى جمهورية عسكرية إلى جمهورية قومية إلى جمهورية اشتراكية قومية مناطقية في خليط مشوه لطبيعة نظام سياسي كرس انخراط المجتمع في الدولة عبر إمساك به لم ينتج علاقة في التمسك بها فبقي انخراط المجتمع في الدولة مشروطا بالقوة السالبة لكل إرادة تسعى إلى المشاركة في صنع مصير الدولة ومصير الوطن بآن واحد، مما أفسح المجال على إثر سقوط سلطة القوة في ٢٠٠٣/٤/٩ أمام المجتمع للانفلات من إكراهات التكريس السلطوي وضغوطات الانخراط غير المبرر بالقوة، فصارت مغرما ومغنما وحسمت العلاقة بها لصالح إلغائها في الحشود المتفرقة التي يصعب تصنيفها بين الدينية والمذهبية والمناطقية ،وتبقى الطائفية صيغة وصفية أو توصيفية سياسية شرعتها أزمة انحلال الدولة لا تعبّر عن عمق أو جوهر أزمة الحشود المتفرقة الذي بدا فيها السلوك الحشدي سلوك القطيع الاجتماعي ظاهرا وقويا بقدر ما تعبّر عن امتطاء تلك الحشود لظاهرة الطائفة وتحويلها إلى طائفية تضمن أهداف وغايات الحشود المتفرقة في ظل أجواء أزمة الحكم وأزمة انعدام الثقة وتبقى هي العصا المسكونة بهواجس الخراب والفتنة بما ترمز العصا إليه من القوة وقابلية الضرب المبرح لكنه غير المستأصل ،ورغم أن المجتمع العراقي يدرك هواجسه تلك ذاتيا ويعي خطورة انقلاب العصا عن مواقع السكون فإنه يلجأ إلى التلويح بها ،وهذا ما نشاهده في التخويف السياسي المتعمد بها الذي يمارسه سياسيون تعرضت مصالحهم السياسية والشخصية إلى اهتزازات أو تصفيات بعبارة سائدة في الحديث عن تهميش مكون لا يذكرونه بالاسم وإنما بصفته أساسياً أو معيناً ،ويشارك أغلب السياسيين العراقيين في هذا المبدأ السياسي العراقي ،فهو إذا ينتج عن استبطان شعور مرض (من الرضا) تجاه الطائفية ،وقد نتج هذا أيضا بعد أن فقد المجتمع انمساكه بالدولة وفشل في تمسكه بالدولة بعد ٢٠٠٣/٤/١٩ مما زاد في تضييق مواطئ القدم للدولة في المجتمع ،وعادت الدولة طارئه بقوة في الذهن الشعبي – العراقي ووافدة بامتياز في الذهن النخبوي – العراقي كان سقوط الدولة في معركة إثبات الذات المعبّر عنها شعبوياً (بالحواسم) وهي تعبر عن حسم العلاقة بالدولة لصالح الحشود المتفرقة بات رهاناً من الأدلة في طروء الدولة أو وافديتها . لقد شاركت كلا الذهنيتين في إلغاء الدولة عبر وسائل الهدم التي توالت على مؤسساتها وبناها التحتية ومرافقها العامة فضلا عن مدخراتها وأموالها التي لم تفهم أو تعنون في الذهن الشعبي – العراقي على أنها أموال عامة ،وإذا كان ذلك هو مفهوم طروء الدولة وممارساته بحق الدولة وبنائها فإن مفهوم وفودية الدولة والتمثل النخبوي لفكرتها والممتزج بشعور اغتراب ذاتي عاشه الإنسان النخبوي – العراقي بعد أن استشعر الفكر النخبوي اغترابات الفكرية فانعكست في بعد ذاتي أقصت بالنخبوي عن المجتمع ومعايشة اغترابه الذاتي بشكل معاناة نرجسية ثم أفصحت اغترابات أيضاً عن عيشه هاجس الدولة الحديثة هاجساً اغترابياً يعبر عن التصاق وجداني وأخلاقي في أقصى مدى له لا يتخطى حدود الذاتي إلى الفعل الموضوعي فأفضت به الحالة تلك إلى العجز عن مواجهة اعتداءات صارخة على الدولة وتخويل الصلاحية للمفهوم الأكثر عدائية للدولة في تصورات طروئها، فقد كان حريّاً بالفكر النخبوي أن تكون له واجهة على مشهد التحول السياسي ذات الطابع المفاجئ لو لم يكن متلكئاً في إنضاج مشروعه الدولتي ثم لعل مفاجأة هذا التحول هو أحد أسباب تلكُئه في الإفصاح عن تصوراته وضروراته في تصحيح فكرة الدولة بوفادتها وهي الفكرة التي تستبطن إمكانية البناء الذاتي لها وقابليتها في إنجازها وتحققها بخلاف الوفودية الكلمة المخففة والمهذبة لكلمة الطروء، فالوفودية تقترن بالجاهزية والناقلية للحلول المعبأة عبر تجارب ومثالات مبتورة عن تجربتنا السياسية ودولتنا الخاصة بنا. ثم عدم تبلور رؤية نخبوية واضحة تستقطب تصورات المعنى في الدولة وتكريس أسس فكرية واجتماعية في بناء مفهوم الدولة تستوحي قابلية الدولة في قدرتها المفهومية التنظيرية في الانخراط في المجتمع والانمساك المشترط لها في مواقع بنياتها التحتية من أجل نجاحها وتطبيقاتها ،وهذا يعود إلى عدم نضج مفهوم الدولة بنائياً في الفكر النخبوي عبر مقدماتها الفلسفية والبحثية في المعنى الدولتي الذي يشترط ضرورة التجديد له واستحداث المعنى الخاص في دولتنا الغائبة على مستوى التصورات الخاصة بنا والمشروطة في تحديد صورة وأطر دولتنا ومفهومها المنبثق عن ضرورة تجديد المعنى فيها ،فهل هي دولة تجسيد جماعة (دولة التجسيد هو التصور الحديث تماماً عن الدولة الحديثة بأنها تجسيد ذات أو إرادة أمة) أم دولة تكوين جماعة مستحدثة، لا أعتقد أن أحداً يجرؤ على القول بجماعية مجتمعنا ،فالمجتمع العراقي مجتمع جماعات مما يعكس صعوبة التجسيد له في الدولة إلا في توافقات واتحادات أثبتت التجربة العراقية منذ ٩ / ٤ / ٢٠٠٣ فشلها في أداء التجسيد للجماعة العراقية الكاملة ،ويبدو أن الدستور العراقي الجديد استشعر تلك العقدة في بناء العراق الاجتماعي فأصرّ على تسميته بأنه اتحادي فيدرالي. إذاً هل تكون دولة التكوين هي الراجح العملي الذي يكون بديلاً عن دولة التجسيد تلك الدولة التي صارت تقليداً حداثوياً للتعبير عن الدولة الحديثة، لكن ألا تعني دولة تكوين جماعة مستحدثة إلغاءً للجماعية التقليدية الكامنة والراسخة في مجتمعنا فتصير تلك الجماعات مهددة بالدولة فتجد لها ما يبرر استباحة الدولة والتذكير عملياً دوماً بطروئها مما يبرر حرب الكل الجماعي على الدولة. لكن دولة التكوين يجب أن تقف بقوة إزاء هذا الكل لا تقصيه ولا تستهدف القضاء عليه مثل ما فعلت الدولة الحديثة المشوهة في العراق بل تعيد بناء هذا الكل الجماعي عبر بناء المضمون الكلي فيه مضموناً دولتياً – اشتقاقاً من الدولة – تمر مصلحة هذا الكل أو مصالحه الكلية عبر الدولة حين تمارس دولة التكوين كأحد شرائط وجودها دور الضامن في مرور المصلحة او المصالح الكلية ،هو دور مشروط يمثل خط شروع ابتدائي نحو صناعة مجتمع سياسي إنها تكوين هذا المجتمع ممارسة وأسلوباً ،هكذا أصبحت الدولة تنتج مجتمعاً بعد أن كان المجتمع ينتج دولة.
لقد دخلت أل التعريف على الدولة وفقدت أل التعريف موقعها في المجتمع ثم أن الهوية ترتبط بأل التعريف جوهرياً ،إذاً فالهوية ترتبط بالدولة بارتباطهما بأل التعريف ووظيفتهما في التعريف بالهوية والمجتمع، ثم أن مجتمعنا هو مجتمع استنزفت فيه عبارات مثل مجتمع مدني ،مجتمع حديث ،مجتمع طبقي ،مجتمع تقليدي، واستهلكت هذه العبارات أوراقنا الثقافية والسياسية دون أن تنجز شيئاً ملموساً في واقعنا إننا نعبر عنه بصيغة أكثر واقعية تستند أو تستلهم مبدأ المصلحة وكفالة أمن المجتمع .إن دولة التكوين تطمح لمجتمع تكون هويته السياسية – المصلحة ويكون دستور السياسة فيها هو تنظيم المصلحة ،أما دستور الدولة فهو تنظيم السياسة إنها دولة تطمح إلى أن تكون راعية لكل مصلحة فردية أو جماعية ثم المصلحة لا تخرج بالمطلق عن ربح رأس المال أو نفع عجلة الاقتصاد ،لقد تكونت أمريكا كدولة كانت تمثل مشروع دولة كبرى وفق هذا المبدأ وصارت الدولة في نظر الأمريكي تشغل دور الدركي في حماية الاقتصاد – الحر الفردي. لقد تحدث استأذنا الدكتور متعب مناف في إحدى محاضراته عن ضرورة وأهمية (سوق الشورجة) في تكوين مجتمع عراقي عبر الاقتصاد – التجارة وما يكفله نهرا العراق العظيمان من وحدة المجتمع عبر مردوداته ومنافعه الاقتصادية – الزراعية والتجارية. إن أهمية سوق مركزية (كالشورجة) في العراق وأهمية نهرين عظيمين هما دجلة والفرات تكمن في قدرة المال والماء الاقتصادية وتوظيفهما باتجاه تكون جماعة عراقية عبر التواصل الاجتماعي والثقافي اللذين يتكفل بهما المال والماء ،هذه هي إحدى وسائل دولة التكوين المفترضة لدينا في العراق والمرتهنة بالمصلحة. إن الدولة التي تسعى إلى بناء أمة وتكوين مجتمع تمنحه الحق القانوني في التجنيس وهي تعاني انقسامات مجتمعها إلى جماعات وتهيمن فيها الهوية الجماعوية على الهوية الوطنية بل تشكل خطراً على الهوية الوطنية عبر ادعاءاتها المنتشرة في أوساطها الجماعوية بأن العراق وطن حكر عليها وتتساوى فيه كل جماعات العراق .إن دولة كهذه لا يمكن لها أن تسير باتجاه دولة تجسيد إرادة أمة أو تمثيل شعب يعيش افتراقاته وتناقضاته إنما سبيل هذا الوطن هو أن يسير باتجاه دولة تكوين أمة وإنتاج جماعة وطنية لا مجال للبدء بها بخطوات اتجاهها إلا عبر تأسيس مفهوم وطنية يقوم على مبدأ المصلحة والنفع الاقتصادي.
ولا يمكن أن نسيء فهمها الأخلاقي إذا أمنت أو تأسست بالمصلحة بعد أن نصغي إلى قول الإمام علي بن أبي طالب (لو دخل الفقر إلى بلد قال له الكفر خذني معك)، وبناء المصلحة في نظام دولتي هو ضمانة ضد الفقر ومن ثم ضد الكفر ثم هو يقول (عليه السلام) (عليكم بنظم أمركم) وقد استدل بها على ضرورة الدولة الإسلامية في الفكر الإسلامي لكننا نستدل بها على ضرورة الدولة حصراً بعد أن يتساوى الفقر والكفر وضرورة حماية البلد من الفقر صيانة له من الكفر وهو ما تكفله دولة التكوين المرتهنة بمبدأ المصلحة.

عجلة الاقتصاد لا تدور إلا باستقرار سياسي

"مرسي".. داخل حقل الألغام

لينا مظلوم ★

الأسباب التي دعت "بوصلة" اتجاه المصالح الأميركية إلى وضع مرشح جماعة الإخوان المسلمين محمد مرسي على كرسي رئاسة مصر لا تخرج عن استكمال ملامح الصراع المستقبلي(السني- الشيعي) في المنطقة العربية..و إعداد المسرح العربي و الدولي للضربة المتوقعة على إيران.
"سيناريو" استبدال دكتاتورية مترهلة، منتهية الصلاحية.. بنمط من الفاشية الدينية، أحال الوضع الداخلي المصري إلى حقل ألغام سياسي تحفل أرضه بالصراعات والمؤامرات و المخاوف.
شخصية مرسي-كما أكد لي عدد من المقربين الذين عملوا مع الرجل أعواماً طويلة-لم يُعرف عنها صفات قيادية قادرة على أخذ زمام المبادرات..ربما بسبب شعار تنظيم الجماعة القائم على مبدأ "الطاعة العمياء".. فما أن انتهت مراسيم حلف اليمين ..بدأ صراع السيطرة على الرئيس الجديد.. قيادات الإخوان المؤثرة تريد مرسي واجهة لها داخل قصر الرئاسة، ذلك اعترافا منه بالجميل للجماعة التي تؤمن أنها هي التي أوصلته من السجن إلى قصر الرئاسة. الجيش بدوره يرفض المغامرة بوضع القرارات السيادية المصيرية-مثل إعلان حالة الحرب وغيرها-في يد مرشح ينتمي إلى جماعة لها مع الجيش تاريخ حافل بالصدامات.. لذا بادر قبل تسليم السلطة بإصدار إعلان مُكمِّل للدستور يُبقي تحت سيطرته الكثير من السلطات و شؤون المؤسسة العسكرية، ذلك بسبب حالة الانفلات الأمني و التظاهرات الفئوية و سمات الفوضى التي سادت الشارع المصري عقب الثورة..و سرعان ما بدأت محاولات الجيش في السيطرة على الرئيس الجديد تتضح ملامحها. لعل أبرز الألغام السياسية في مصر هي أولاً ،تشكيل مجلس وزراء.. إذ تبدي الشخصيات ذات الكفاءة و المنتمية إلى التيار المدني مخاوفها من الاصطدام بالفاشية الدينية و تنأى عن نفسها أن تحمل منصباً "صوري" يخضع فعليا لإرادة قادة جماعة الإخوان المسلمين.. و المثير للدهشة مبادرة الأحزاب السلفية- في إطار تصورها لحكومة محاصصة- إلى المطالبة بحقها في الوزارات الهامة مثل التعليم.. دون اعتبار قيمة و مستوى التعليم الذي تقدمه للأجيال وزارة يرأسها سلفي!!!و الأدهى أن المنتمين لهذه الأحزاب يرفضون "تحية العلم" و الوقوف احتراما عند عزف السلام الجمهوري!! و للقارئ تصور نتائج تسرب هذه الأفكار الشاذة إلى وزارات كالصحة و التعليم.
ثانيا، تبقى قضية صياغة الدستور المصري "متعسرة الولادة" بسبب الخلافات الناشبة نتيجة رغبة التيارات الإسلامية- السلفية و الإخوان- في السيطرة على مسار و قرارات اللجنة القائمة على صياغة الدستور بما يلائم أهواءها. في إطار أجواء التصارع على السلطة..يشتد الهجوم الشرس على جماعة الإخوان التي لم تصبر طويلا على البدء في "أخونة" مؤسسات الدولة المؤثرة..بدأت صراعاً مع القضاء في محاولة لترسيخ أقدامها داخل مؤسساته.. ثم جاء دور الصراع مع الأزهر نتيجة سعي جماعة الإخوان الهيمنة على هذه المؤسسة الدينية العريقة..كي تصبح هي صاحبة المنبر الأعلى صوتا كمرجعية دينية.. أخيرا تفجّر صراع الإخوان مع المؤسسات الصحفية القومية.. الصدام الأخير يُعتبر مثالا صارخا على رغبة التيارات الإسلامية السيطرة على هذه المؤسسات – بعد أن ضاقت ذرعا من هجومها المتواصل على هذه التيارات- و ذلك من خلال مجلس الشورى- الذي تُشكل غالبيته هذه التيارات- و إعلانه عن تغيير القيادات الصحفية بناء على تعيينات يقوم بها المجلس.. و هي طبعا اختيارات معروفة مُسبقا في توجهها لدى جموع الصحفيين..هذه الأزمة تبدو في طريقها إلى التصاعد من مرحلة التظاهرات اليومية أمام مقر نقابة الصحفيين و مباني المؤسسات الصحفية إلى مراحل أخرى تعكس رفض الصحفيين عامة لهذا الإجراء.
القوى المدنية تبدو بعيدة عن الاستفادة من دروس الماضي القريب..نتيجة تعنت أصحابها في التفرد بالقرار.. فبعد تفرُّق هذه القوى بين عدة أحزاب مما أدى إلى تشتت الأصوات الليبرالية في مختلف الانتخابات التي شهدتها مصر.. مقابل كتلة تصويت واحدة حشدتها الجماعات الإسلامية.. بدا مجددا ظهور أكثر من تشكيل سياسي مدني ليبرالي في مواجهة سيطرة جماعة الإخوان.. دون أن تضع هذه التيارات قوة التأثير التي ستكتسبها في حال تجاوز الخلافات بينها و التوحد في إطار حزب شعبي يجمع نصف الكتلة الانتخابية في مصر .. و هي التي منحت صوتها إلى رئيس الوزراء السابق أحمد شفيق الذي نافس الرئيس الحالي في الانتخابات. في الإجمال لا يختلف كثيرا ما قاله مرسي عمّا بدأ به الرئيس السابق مبارك عن الحريات و الشفافية و طهارة اليد وعدم تجديد مدة الرئاسة..بينما وفق ما تؤكده مجريات الأمور إن الوافد الجديد إلى قصر الرئاسة سيتحول قريبا إلى "إله" من تمر النفاق و التملق.. في مناخ عام ينتقل فيه الحديث عن صفقات الساعات الأخيرة قبل إعلان نتائج الانتخابات – قد يكشف المستقبل عن ملابساتها – من مرحلة الشائعات إلى معلومات تتداولها مقالات كبار المحللين السياسيين في العالم – مثل روبرت فيسك و غيره- .

▪ كاتبة عراقية مقيمة في القاهرة

فوز مرسي هل يكون مقدمة لصراع سياسي؟

المالكي والهروب من الحل

خضير علي العزاوي

صمت رئيس الوزراء نوري المالكي طويلا ليخرج إلينا بمشروع الانتخابات المبكرة وكأنه يقول للجميع تعالوا نهرب من الحل والأزمة ونعيد خلط الأوراق من جديد. والانتخابات المبكرة تعني بقاء المالكي رئيسا للوزراء لعام جديد في ظل حكومة تصريف أعمال من جهة ومن جهة أخرى يحاول المالكي إعادة هيكلة تحالفاته من جديد مما يؤمن له ولاية ثالثة، وقد يقول البعض كيف هذا؟

الجواب ببساطة بأن الانتخابات تجري بعد ستين يوما من حل البرلمان بموجب الدستور العراقي، وبعد شهر من إجرائها تعلن النتائج وبعد تسعة أشهر تشكل حكومة جديدة قد يكون المالكي رئيسا لها بحسب النتائج التي ستتمخض عنها وهي لا تختلف كثيرا عن النتائج الموجودة حاليا ، وهذا ما يعني بأن مشروع الانتخابات المبكرة أهدافه واضحة وجليه ولا يمكن أن تنطلي على أحد من الذين يعرفون جيدا كيف تدار الدولة في العراق .
أول هذه الأهداف الهروب من الاستجواب المعد من قبل قوى سياسية لها تأثيرها في البرلمان التي بإمكانها أن تطيح المالكي دستوريا ، والثاني يتمثل بحل البرلمان و البحث عن خارطة جديدة قد تفرزها الانتخابات المبكرة وإعادة إنتاج حكومة مالكية جديدة بولاية ثالثة عبر وسائل عدة أبرزها بالتأكيد تزاوج السلطة والمال من جهة ،ومن جهة ثانية إثارة النعرة الطائفية التي تغلف الخطاب السياسي والإعلامي لدولة القانون ،وهذا ما سيجعل البلد يتخندق من جديد كلاً حسب طائفته وفئته وهو ما يخدم مشروع الولاية الثالثة لنوري المالكي.
والغريب في الأمر أن رئيس الوزراء تناسى بأن لا مفوضية انتخابات في العراق الآن ولم يتم الاتفاق والتوافق على مفوضية جديدة ، وهذا ما يجعل من الانتخابات المبكرة أمر صعب إن لم يكن مستحيلا، ناهيك عن عدم توفر مبالغ مالية ضمن الموازنة العامة مخصصة للانتخابات المبكرة.
أجد أن دولة القانون بدأت تشعر بأنها باتت معزولة حتى عن قوى موجودة داخل التحالف الوطني أبرزها التيار الصدري وكتلة المواطن اللتان رفضتا الانتخابات المبكرة جملة وتفصيلا واعتبرت هذا الأمر غير واقعي ومجرد إعلام يحاول الخروج من أزمة وضع دولة القانون نفسه فيها عبر تجاهله الإصلاحات المطلوبة في العملية السياسية .
ليس بهذه الطريقة تحل الأزمات بل الحل الأمثل يتمثل بإيجاد إصلاحات وإبعاد البلد عن شبح دكتاتورية جديدة بدأت تنهض في العراق عبر ممارسات عديدة ستكون ذات بعد تراكمي في المستقبل القريب جدا ، خاصة ما يتعلق منها بالجانب الأمني عبر وزارتي الدفاع والداخلية اللتين ما زال المالكي يشغلهما بالوكالة ويسيطر من خلالهما على مفاصل مهمة في الدولة العراقية .
إنها محاولة جديدة لخلط الأوراق والهروب من الاستجواب مع تسويف ومماطلة لمشروع الإصلاح السياسي والتوازن المطلوب في هيكلة الدولة العراقية التي يحاول البعض الهيمنة عليها من كل حدب وصوب .